

طبقاً لما ورد في قرار مجلس الخدمة المدنية ذي الصلة عن السنة المالية 2017/2018 الديوان: الوزارات والجهات الحكومية ملتزمة بخطة الإحلال

■ تحديد 15 مجموعة وظيفية تمثل أنواع المهن التي سيتم تكويتها بعد استبعاد مجموعة وظائف الخدمات الطبية والصحية
■ برنامج تهيئة المعينين الجدد إدارياً وفنياً للاندماج مع تقبل الوضع الوظيفي والتعايش مع بيئة العمل

عدد الموظفين غير الكوئيين العاملين لديها حتى الوصول بعد خمس سنوات من بدء الخطة بنسبة عدد الموظفين الكوئيين من إجمالي قوة العمالة لدى الجهة الحكومية إلى النسب التوثية المحددة. وأوضح الجسار أنه تم تحديد نسب الكوئيين في الوظائف الحكومية على نحو تفصيلي بقرار مجلس الخدمة المدنية رقم (2017/11) وقد تم فعلياً تنفيذ النسب المستهدفة وفقاً لما تم بيانه عن السنة المالية (2017/2018) وجار اتخاذ ذات الإجراءات عن السنة المالية 2019/2018.

وأوضح أنه بموجب قانون الإحلال تم تحديد 15 مجموعة وظيفية تمثل أنواع المهن التي سيتم تكويتها بعد استبعاد مجموعة وظائف الخدمات الطبية والصحية. ولفت إلى أن تنفيذ خطة التوظيف والإحلال تتم على عدة مراحل ووفق جدول زمني موضوع في خطوة لتوفير فرص وظيفية لجميع الكوئيين المسجلين بنظام التوظيف المركزي. وقال: إن الخطة تقوم على محورين رئيسيين هما توفير وظائف جديدة كأحد نتائج مشروعات الخطة التنموية للدولة وملء شواغر سوق العمل الحكومي ضمن عملة الإحلال التي تقوم بها الدولة.

مع بيئة العمل. وأشار إلى ما توصل إليه الديوان في ملء شواغر سوق العمل الحكومي ضمن عملية إحلال العمالة الوطنية محل العمالة الوافدة بالجهات الحكومية استناداً إلى قرار مجلس المدنية رقم 11 لسنة 2017 بشأن قواعد وإجراءات تكويت الوظائف الحكومية. وقال إن الديوان قام بمتابعة وتنفيذ تخفيض عدد الموظفين غير الكوئيين العاملين لدى الجهات الحكومية وفقاً للنسب المقررة لكل مجموعة وظيفية وذلك بعدد (3140) وظيفة من إجمالي القوى العاملة لجميع الجهات الحكومية.

ولفت إلى أنه تم تخفيض تلك الأعداد من ميزانية الباب الأول بكافة الجهات الحكومية عن السنة المالية (2017/2018) اعتباراً من الأول من يوليو الماضي وذلك بالتنسيق مع وزارة المالية.

وأوضح أن تلك الشواغر في قوة العمالة لكافة الجهات يتم ملؤها بالكوئيين الوطنية وفقاً لآلية التعيين المتبعة وهي التسجيل بخطة التوظيف المركزي ثم الترشح واستكمال إجراءات التعيين اللازمة وفقاً للمقرر قانوناً بهذا الشأن. وقال إن جميع الجهات الحكومية وفقاً لقرار مجلس الخدمة المدنية ملتزمة بتخفيض

أكد رئيس ديوان الخدمة المدنية أحمد الجسار التزام الوزارات والجهات الحكومية بالنسب المستهدفة في خطة إحلال العمالة الوطنية محل الوافدة بالجهات الحكومية طبقاً لما ورد في قرار مجلس الخدمة المدنية ذي الصلة عن السنة المالية 2017/2018.

وقال الجسار لـ«كونا» إنه جار اتخاذ ذات الإجراءات ومخاطبة كل الجهات الحكومية بعد إعداد الدراسة اللازمة بأعداد الموظفين غير الكوئيين الواجب تخفيضها لكل مجموعة وظيفية مع إعطائها مهلة منتهى أسبوعان للرد على أي ملاحظات. وأوضح أنه بعد ذلك ستتم مخاطبة وزارة المالية لاتخاذ ما يلزم لتجميد أعداد تلك النسب في ميزانيتها للسنة المالية الحالية (2019/2018) اعتباراً من الأول من شهر يوليو المقبل على أن يتم إلغاؤها نهائياً بميزانية السنة المالية 2020/2019.

وتكر أنه تنفيذاً لقرار مجلس الوزراء بشأن التوظيف المركزي في الوزارات والإدارات الحكومية وفي إطار التعاون المستمر بين الديوان وتلك الجهات يتم توفير الاحتياجات الوظيفية من التخصصات والمؤهلات المختلفة لسكوتها بشكل دائم وسد احتياجات سوق العمل في الوزارات والمؤسسات الحكومية. وأوضح رئيس ديوان



أحمد الجسار

تخفيض 3140 وظيفة من إجمالي القوى العاملة لجميع الجهات الحكومية خطة الإحلال والتوظيف تقوم على محورين أساسيين

خلال مشاركته في ندوة حول دور محطات التحويل في نقل الطاقة بوشهري: شبكة النقل الكويتية من الأفضل على مستوى العالم

بالنسبة لعمليات الصيانة الجذرية والوقائية التي تجري لها بشكل دوري، لافتاً إلى أن شبكة النقل الكهربائية في الكويت من واحدة من أفضل الشبكات الموجودة في العالم. من جانبه، أعطي مدير إدارة صيانة محطات التحويل الرئيسية م. مطلق العتيبي نبذة مختصرة عن محطات التحويل الرئيسية ومكونات المحطة ووظيفة كل جزء من هذه الأجزاء.



م. محمد بوشهري متوسطا المشاركين

ونصح العتيبي المهندسين والفنيين الكوئيين بأن يركزوا خلال دراستهم على الجانب العملي حتى يكونوا جاهزين بعد التخرج للاتحاق بسوق العمل. من جهته، تحدث مدير إدارة صيانة الكيبلات الأرضية والخسوط الهوائية م. فواز اللنساوي عن دور الخسوط الهوائية والكيبلات الأرضية ذات الجهد المنخفض في نقل الطاقة الكهربائية من محطات التوليد إلى محطات التحويل الرئيسية ومن ثم إلى شبكات التوزيع الكهربائية.

الوزارة حرصت على توسعة هذه الشبكة التي تضم محطات تحويل رئيسية متنوعة الأحجام وخسوط هوائية وكيبلات أرضية ذات جهد مختلف بما يتواءم مع التوسعة العمرانية التي تشهد الكويت، مشيراً إلى أن الوزارة ترصد ميزانية تصل إلى ملايين الدنانير لإنشاء محطات تحويل رئيسية جديدة وصيانة القائم منها، وكذلك الأمر بالنسبة للخسوط الهوائية التي تفوق أطولها 10 آلاف كيلومتر والكيبلات الأرضية التي يفوق طولها 8

آلاف كيلومتر. وأشار إلى أن الوزارة تسعى ضمن توجيهها العام إلى تدريب الموظفين الكوئيين للقيام بأعمال الصيانة اللازمة لهذه المحطات المتناقص من سلامتها، لذا فإن الوزارة تسعى جاهدة للتوسع في موضوع تدريب الموظفين بما يؤهلهم للقيام بهذه المهام بعد اجتيازهم الاختبارات اللازمة في هذا المجال، باعتبار أن سلامة الموظفين تأتي على رأس الأولويات. وأضاف أن الوزارة تولي هذه المحطات دوراً كبيراً

المطيري: مقترح قدمته الجمعية لتنسيق العمل الحكومي في مكافحة الفساد «الشفافية»: وحدات النزاهة استحقاق دولي وأداة رقابية جيدة

مع الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد. ودعا المطيري كل من الحكومة ومجلس الأمة إلى ضرورة استكمال المنظومة التشريعية الخاص بالنزاهة وعلى رأسها إقرار مقترح جمعية الشفافية الكويتية الخاص بإنشاء ديوان للشفافية يكون من ضمن الأدوار المنوطة به تطبيق بنود قانون حق الإطلاع على المعلومة وبالإضافة إلى تعزيز النزاهة وبالإضافة بالقطاع العام. وذكر ماجد المطيري أن مجلس الإدارة الجديد قد وضع على رأس أولوياته المشاركة الفعالة في «الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد»، والتي من شأنها الارتقاء بوضع الكويت في مؤشر مدركات الفساد العالمي CPI والتي تحتم على الجمعية التواصل بشكل مباشر مع الحكومة والمجلس للمشاركة بشكل جاد وفعال في الإسهام بوضع تصور منظمات المجتمع المدني لخطة الدولة لمكافحة الفساد. كما دعا الحكومة إلى السرعة في إقرار قانون «حق الإطلاع»، والذي يعد من أهم القوانين الوطنية وفقاً لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة

العمل وعلاقة الجهة مع الآخرين. وذكر أن المادة (3) من القرار المقترح جاء ببيان اختصاصات المكتب والمنظمة في متابعة دعم الوحدات المعنية في جهة العمل وذلك للالتزام بشروط وقواعد الرقابة السابقة وكذلك الرقابة اللاحقة، وتسهيل مهام الهيئة العامة لمكافحة الفساد على مستوى جهة العمل لمعاونتها في إنفاذ قانون إنشاء الهيئة والخاص بالتحقيق والكشف عن الذمة المالية وجرائم الفساد وإجراءات الضبط والتحقيق والكشف عن الذمة المالية وحماية المبلغ، وكذلك معاونتها بإنفاذ القانون رقم (47) لسنة 2006 بالموافقة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد دخل نطاق جهة العمل وفقاً لاختصاصاتها، وأشار إلى أنه جاءت من ضمن اختصاصات مكتب «النزاهة» متابعة إنفاذ أحكام القوانين واللوائح والنظم المتعلقة بشؤون التوظيف للتأكد من شفافية ونزاهة التطبيق، وكذلك متابعة قواعد سلوك الموظف العام، وكذلك وضع استراتيجية للجهة وخطة تشغيلية سنوية تتوافق

عام 2014. وأضاف قائلاً: «إننا في جمعية الشفافية نبارك لأنفسنا وللشعب الكويتي على تحقيق أحد مطالب الجمعية خلال مسيرتها من أجل الشفافية، منوهاً إلى أنها تقدمت في العام 2013 بمقترح إنشاء مكتب النزاهة بعد أن قامت الجمعية بالإطلاع على أهم التجارب الدولية في هذا المجال ومن أهمها النموذج الهولندي، حيث تمت بلورة هذه الفكرة على شكل مقترح يتناسب مع الوضع الإداري والمالي في الكويت. وأضاف المطيري: إن مقترح مكاتب النزاهة المقدم من جمعية الشفافية يتكون من ثلاثة مواد رئيسية، حيث تنص المادة (1) على أن تنشأ في كل الوزارات والإدارات الحكومية والهيئات الملحقة والمؤسسات المستقلة (الجهات) وحدة إدارية تسمى «مكتب النزاهة» تتبع الوزير المختص وتتولى إنفاذ هذا القرار، مشيراً إلى أن المادة (2) منه أوضحت أن هدف إنشاء هذه المكاتب هو تعزيز الشفافية وتحقيق المساءلة واحترام القانون وتمكين النزاهة وتأمين قيم العدالة وتكافؤ الفرص داخل جهة



ماجد المطيري

قانون «حق الإطلاع» يعد من أهم القوانين الوطنية وفقاً لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

أكد رئيس مجلس إدارة جمعية الشفافية د. ماجد المطيري أهمية قرار مجلس الوزراء بمراسم إنشاء وحدات النزاهة في مختلف الجهات الحكومية تتبع مكاتب الوزراء، مشيراً إلى أنه قرار جريء وخطة جيدة في طريق تنسيق العمل الحكومي في مكافحة الفساد وتعزيز قيم النزاهة والمساءلة.

وقال المطيري في تصريح صحفي تعليقا على قرار مجلس الوزراء بتكليف ديوان الخدمة المدنية بالتنسيق مع الهيئة العامة لمكافحة الفساد لدراسة آلية إنشاء وحدة بمكاتب السادة الوزراء وتحديد اختصاصاتها تنفيذاً لتوجيهات سمو رئيس مجلس الوزراء خلال الملتقى الحكومي الأول لتعزيز النزاهة، أن وحدات النزاهة ستكون أداة رقابية جيدة لتكثيف السوراء من معرفة أي خلل أو خروقات في النظام المالي والإداري للوزارة، لاسيما بعد إصدار اللائحة التنفيذية لقانون حظر تعارض المصالح، لافتاً إلى أن جمعية الشفافية تقدمت رسمياً بهذا المقترح مسؤلاً ببيان أهم اختصاصاته التي رئيس مجلس الوزراء خلال

تستمر للعام الـ 12 بمنح أعلى جائزة تقديرية جائزة «سالم العلي» تمنح وسام «المعلوماتية» للاتحاد الدولي للاتصالات



شعار جائزة سالم العلي للمعلوماتية



شعار الاتحاد الدولي للاتصالات



الشيخة عايدة سالم العلي

أعلنت جائزة سمو الشيخ سالم العلي الصباح للمعلوماتية منح وسام المعلوماتية في نسخته الـ 12 إلى الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU). وقالت رئيسة مجلس الأمراء رئيسة اللجنة المنظمة العليا للجائزة الشيخة عايدة سالم العلي في تصريح صحفي إن الأمين العام للاتحاد هولين جاو سينتسلم وسام «المعلوماتية» خلال الحفل السنوي الذي سيقامه الجائزة في نوفمبر الجاري. وأضافت أن «الاتحاد» الذي يعد إحدى أرق المؤسسات العالمية المتخصصة في مجتمع المعلومات فاز بهذا «الوسام العالمي» تقديراً لمسيرته الحافلة بالإنجازات في عالم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وأضافت الشخة عايدة أن «الاتحاد» يعد وكالة الأمم المتحدة المتخصصة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تضم في عضويتها القاطنين العام والخاص ويبلغ عدد الدول الأعضاء فيها 193 دولة وأكثر من 800 منظمة رائدة من المؤسسات الأكاديمية والبحثية والشركات. وذكرت أن رؤية «الاتحاد» منذ تأسيسه في العام 1865 بفرنسا هي الالتزام بتوصيل جميع سكان العالم عبر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مبيحة أنه يستعد الآن لمواجهة متغيرات الثورة الصناعية الرابعة وتوفير البنى التحتية الداعمة لها. وأشارت إلى تعلق «الاتحاد» في عمله منذ تأسيسه في صنع وإصدار المعايير التقنية والاتفاقيات الدولية عبر تخصيص الطيف الراديوي العالمي والأصالة في الأعمال والمنجزات.

المدارات الصناعية وتطوير المعايير التقنية التي تضمن للشبكات تحسين الوصول للمجتمعات المحرومة في شتى أنحاء العالم. وقالت الشخة عايدة السلام إن «الاتحاد» واكب مخترعات العقل البشري بدءاً من التليفزيون فالتلفاز ثم الانتشار السريع لاستخدام المعدات اللاسلكية وبناء المحطات الإذاعية. وأضافت بأن «الاتحاد» أشرف في عام 1964 على مدارات الأقمار الاصطناعية ووافق في 1968 على المعايير الدولية الأولى لنسخته الحديثة من الفاكس ما حفز نموه بشكل كبير وظهور الحاسب الآلي معلناً انطلاق الثورة الرقمية.

وقالت إنه أسهم بشكل رئيسي في بناء شبكة الاتصالات الدولية العالمية كأكبر وأحدث إنجاز هندسي متطور على الإطلاق وموطن الاقتصاد العالمي الجديد المرتكز على الابتكار والإبداع والتي تستوعب حتى الآن أكثر من أربعة مليارات مستخدم للانترنت.

أكدت أن الحفاظ عليها يعد واجبا على كل مواطن ومقيم أمثال الأحمد: لن نتوانى في ملاحقة العابثين بالبيئة النباتية والفطرية في محمية «صباح الأحمد» الطبيعية



مدخل محمية «صباح الأحمد»



الشيخة أمثال الأحمد

يعد واجبا على كل مواطن ومقيم، إذ أنها تمثل مخزوننا استراتيجيا للكانات النباتية والحيوانية وتعمل على إعادة إحياء التنوع البيولوجي في البلاد. وأوضحت أن المحمية تستهدف توثيق الحيوانات والنباتات المهددة بالانقراض والحفاظة على الصفات الطبيعية للبيئة الكويتية. ونادت جميع التعاون من أجل الحفاظ على الصفات الطبيعية للبيئة الكويتية وعدم التغافل عن المظاهر السلبيّة تجاهها ونشر الوعي البيئي بين فئات المجتمع، داعية إلى تصوير أي مخالفة ذات صلة وإرسالها إلى موقع المركز الإلكتروني بغية اتخاذ الإجراءات اللازمة تجاهها.

حزرت رئيسة مركز العمل التطوعي الكويتي الشخة أمثال الأحمد من الاستهتار بالحياة الفطرية في محمية «صباح الأحمد» الطبيعية، مؤكدة أن المركز لن يتوانى في ملاحظتهم وذلك بالتعاون مع وزارة الداخلية والهيئة العامة للبيئة. وقالت الشخة أمثال في تصريح لـ«كونا» إن تزايد أعداد المستهترين والعابثين بالحياة الفطرية والنباتية في المحمية الواقعة بمنطقة الصبية وقطعهم الشباك والدخول بسياراتهم حاملين أسلحة داخل أرضها يتسبب في تدهور وتخريب البيئة الفطرية وإتلاف الغطاء النباتي لها. وأضافت أن الحفاظ على سلامة المحمية

اتفقا على تسريع آلية إصدار رخص القيادة لحاملي البطاقات الأمنية «الجهاز المركزي» و«الداخلية» بحثاً لتوحيد قاعدة بيانات «البدون»



جانب من اجتماع صالح الفضالة مع اللواء جمال الصايغ بحضور عدد من قيادات الداخلية والجهاز المركزي

المقربين بصورة غير قانونية صالح الفضالة والوكيل المساعد لشؤون المرور بوزارة الداخلية بالتكليف اللواء جمال الصايغ مشروع توحيد قاعدة البيانات الخاصة بهذه الفئة لدى «الجهاز» و«الداخلية» بغية تسهيل إجراءاتها ومعاملاتها. وقال الجهاز المركزي في بيان صحفي أمس الإثنين إن الفضالة والصايغ اتفقا خلال اجتماع عقد بمقر الجهاز على اعتماد بطاقات

المرجعة وبطاقات الضمان الصحي الصادرة عن الجهاز أياً كانت البيانات المدونة عليها. وأضاف أن الطرفين اتفقا أيضاً على تسريع آلية إصدار رخص القيادة للمقيمين بصورة غير قانونية من حملة بطاقات الجهاز المركزي والتي بلغت 2044 رخصة في عام 2017. حضر الاجتماع مدير إدارة تحقيق المخالفات العقيد محمد السعيد ومدير إدارة التدريب التخصصي العقيد سالم العجمي.